وذلك من خلال تعاونها الوثيق مع جنوب افريقيا والصين وغيرهما في مجال تطوير الاسلحة، كما أشارت المصادر نفسها الى وزارة الخارجية الاميركية كمصدر آخر محتمل لتسريب هذه المعلومات، بهدف احراج اسرائيل في مفاوضات السلام الجارية حالياً واسترضاء حلفائها من الدول العربية. بل ان مصادر الليكود الحاكم رأت في توقيت تسريب هذه التقارير لأجهزة الاعلام الاميركية محاولة من جانب الادارة الاميركية للتشويش على فرص الليكود في النجاح في انتخابات الكنيست المقبلة، كما جاء على لسان رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، الياهو بن ـ اليسار (**المصدر نفسه**).

اتهامات متبادلة

استندت المعلومات الصحفية الاميركية الى مصدرين رسميين. احدهما تقرير من المخابرات الاميركية وصلت نسخ منه الى البيت الابيض والبنتاغون ووزارة الخارجية الاميركية؛ والآخر تقرير المراقب الداخلي في وزارة الخارجية الاميركية، شيرمان فانك. والى جانب تسريب التقنية العسكرية الاميركية للصين، فان تقرير مراقب الخارجية أشار، بوضوح، الى نشاط اسرائيلي واسع النطاق في مجال بيع الاسلحة والتقنية الاميركية السرية لبلدان أخرى مثل، جنوب افريقيا وتشيلي واثيوبيا. وقد تولّت صحيفة وول ستريت جورنال في ١٣/٣/١٩٩٢، نشر مقتطفات كبيرة من تقرير مراقب الخارجية الذي كان من المتوقع نشر الجزء العلني منه في غضون اسبوعين، وهو الجزء الذي لم يذكر اسرائيل، صراحة وبالتحديد، على انها مصدر تسريب التقنية الاميركية. وقد نقلت **هآرتس** (١٥/٣/١٩٩٢) أهم ما جاء في تلك الصحيفة:

○ قامت اسرائيل بتصدير صواريخ جو ـ جو الى الصين، وصواريخ مضادة للدبابات الى جنوب افريقيا، وقنابل انشطارية الى تشيلي واثيوبيا، بالاضافة الى أجهزة رادار وتشويش على الاتصالات اللاسلكية تحتوي، بأكملها، على قطع تقنية اميركية لا تسمح واشنطن بنقلها الى دول أخرى.

○ استناداً الى بحوث قامت بها الصحيفة الاميركية، طوال ستة أسابيع، تبيّن ان اسرائيل تستخدم اسلوبين لتسريب التقنية الاميركية؛ الاول، يعتمد على دمج الانظمة الاميركية السرية في منتوجات اسرائيلية الصنع، ومن ثم بيعها كأسلحة او تقنية اسرائيلية خالصة. وفي الاسلوب الثاني يلجأ الخبراء الاسرائيليون الى تفكيك الانظمة الاميركية وتحليل عناصرها بهدف تقليدها، مع ادخال بعض التعديلات عليها بحيث يمكن بيعها بعد ذلك على انها أنظمة مختلفة، الى حدّ ما، ومن انتاج اسرائيلي خالص.

○ أظهرت تحقيقات مراقب الخارجية الاميركية ان مكتب مساعد وزير الخارجية، ريتشارد كلارك، هو المسؤول عن هذا التراخي المستمر، وتجاهل قواعد التفتيش والمراقبة الدقيقة التي وضعتها الولايات المتحدة الاميركية للتأكد من عدم وصول التقنية العسكرية السرية الى طرف ثالث.

○ لا يقتصر مراقب الخارجية على النشاط الاسرائيلي فحسب، بل يتعرّض، كذلك لاجراءات الرقابة المفروضة على بيع الاسلحة الاميركية لدول أخرى أيضاً. ولكن التقارير العديدة من الاستخبارات الاميركية التي أشارت، جميعها، الى خرق متواصل، ومنتظم، من جانب تل ـ أبيب، لجميع تعهّداتها لواشنطن بعدم بيع التقنية العسكرية السرية لطرف ثالث، هي التي دفعت مراقب الخارجية للبدء في تحقيقاته منذ عام تقريباً. وقد وضعت النتائج الاولية لهذه التحقيقات أمام نائب وزير الخارجية، لورانس ايغلبرغر، وأعضاء لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي وزعماء آخرين من الكونغرس.

○ في حزيران (يونيو) الماضي، رفع مراقب الخارجية نتائج تحقيقاته الاولية الى كل من وزير الخارجية، بيكر، ومساعده، ايغلبرغر؛ وعلى الفور، بدأت الخارجية الاميركية في تعليق منح رخص التصدير لاسرائيل. وشمل هذا الحظر، آنذاك، قطعاً اميركية الصنع تحتاجها اسرائيل لانتاج صاروخ جو ـ جو من طراز «بايتون ـ ٣».

○ في أعقاب النتائج الاولية التي توصل اليها مراقب وزارة الخارجية، تسلّمت اسرائيل رسالة حادّة تتضمّن تحذيراً شديد اللهجة بعدم منح أذونات تصدير القطع التقنية عالية التطوّر من انتاج اميركي الى اسرائيل، ما لم تلتزم